في دوري غرب آسيا (وصل) سقوط حزين ومؤلم لسلة الوحدة

مهند الحسني

لم يكن أشد المتشائمين بسلة رجال نادي الوحدة يتوقع لها هذا الحضور المتواضع والأداء البائس والنتائج المخيبة للآمال في دوري وصل بعدما كبا الفريق أمام الحكمة اللبناني، وبعيداً عن النتيجة الرقمية التي خرج بها الفريق غير أن أداءه ترك الكثير من إشارات الاستفهام لدى جميع عشاقه ومحبيه رغم امتلاكه ثلاثة لاعبين محترفين ولاعبين محليين هم الأفضل على مستوى القطر، ومع ذلك لم يتمكن الفريق من أن يكون نداً قوياً لفريق الحكمة.

فقدان المقومات

غرقت سلة الوحدة في بطولة وصل لأنها بلا ربان محنك يتفادى مثل هذه المشاركة اليائسة التي لم تحمل في طياتها أي فائدة تذكر باستثناء الصور التذكارية واللقاءات الكبدية التي انتظرها البعض بفارغ الصبر لنقل أبواق التزمير ومشاعل التطبيل من المنافسات المحلية إلى بطولة وصل القوية، فالفريق لم يكن يوماً حملاً وديعاً تتسابق الفرق المنافسة لتمزيق شباك سلته.

المشاركة الخائبة لم نجد فيها بارقة أمل، فلا اللاعبون الأجانب كان انتقاؤهم سليماً ولا اللاعبون المحليون حصلوا على فرصة مشاركة للاحتكاك ولا الفريق قدم أداء يبشر بمستقبل ينسينا مرارة الخسارات المؤلمة، وفوق هذا وذاك هدرت إدارة النادي مئات الملايين من الليرات لتظفر بأربع خسارات علقمية وتحزم حقائب الهدايا وتعود إلى أرض الوطن لتروج لمرحلة إخفاق جديدة لم تعد خافية على أحد، ولمن يقول إن المشاركة كانت بتذاكر عقد الرعاية وبأن رواتب اللاعبين الأجانب تكفل بها أحد الرعاة، نذكره بأن هذا الإنفاق نفسه وبالميزانية المخصصة نفسها للظفر بخسارة مؤلمة وظهور باهت لا يبشر بالخير، كانت إدارة النادي قادرة على تحسين واقع كرة السلة المتآكل أو بناء صالة تدريبية تستقبل مواهب جديدة تحل بعض من أكل عليهم الزمن وشرب ومازالت إدارة النادي متمسكة بهم لجهلها العميق في التفاصيل الفنية للعبة بعد تهجير أغلبية الخبرات الفنية المتمكنة إضافة إلى ما خسرته اللعبة من قامات فنية إدارية دانت لها البطولات المحلية والآسيوية.

وإذا كانت مرحلة ما قبل بطولة وصل تشكل مخاضاً عسيراً مريراً مجهول النتيجة فإن ما نتج عنها تجربة تشبه المسخ الميت الذي تتمسك الإدارة في إنكار موته وتواظب على النفخ في قربتها المقطوعة.

استغراب

حزن جمهور سلة الوحدة وهو يتابع سقوط فريقه أمام الحكمة بعد أن استسلم الفريق وظهر من دون حول أو قوة، وعادت بنا الذاكرة إلى أيام الذهب النقي عندما كان لسلة الوحدة هيبتها الآسيوية وكان لنجومها صولات وجولات في صالاتنا المحلية وفي المنافسات الخارجية، أما اليوم ورغم المبالغ الهائلة التي ضختها الإدارة الجديدة لاستقطاب اللاعبين الأجانب وتسديد مستحقات المدرب واللاعبين المحليين والمشاركة التحضيرية في بطولة الشارقة الدولية، إلا أنه من الواضح أن مشكلة الفريق ليست مالية فقط، وإلا لكان منافساً حقيقياً لا حملاً وديعاً تتفنن فرق آسيا في إطعام سلته من كل المسافات.

المؤشرات الحالية تدل على وجود خلل متعدد الأوجه يجب أن تعالجه إدارة النادي بأسرع ما يمكن إذا أرادت المنافسة على الألقاب المحلية والحضور اللائق آسيوياً، كما يجب عليها وضع حد للجدل الدائر حول مسؤولية التعاقد مع اللاعبين الأجانب الذي دار حوله الكثير الكثير من الروايات وتقاذف المسؤوليات.

فعندما ينجح أحد اللاعبين يسارع البعض لينسب لنفسه فضل التعاقد معه، وفي حالة الفشل وضعف المستوى يسود الصمت أروقة النادي والفريق ويصبح اللاعب مجهول النسب والوكيل والمسؤول عن التعاقد، وكعادة رياضتنا فالفوز صانعوه كثر ويتصدرون المشهد، أما الفشل فمجهول الفاعل والسبب.

واقع سلة الوحدة اليوم وفي ظل الدعم المادي الهائل لا يليق بها وبما شاهدناه من تهلهل وضعف وسوء إدارة فنية وضبط إداري، والخوف كل الخوف أن تطفئ ظروف اليسمة الوحيدة الباقية من عراقة نادي الوحدة بعد أن غرق في إخفاق ملف كرة القدم وغيابه الكامل عن مشهد المنافسة.

خلاصة

إلى محبي سلة الوحدة ورموزها وقيادتها وأساطيرها، سلة النادي لم تكن يوماً ملك شخص أو مجموعة أو إدارة، فالنادي الذي أنجب شامل داغستاني وممتاز ملص ومن تبعهما من أجيال لا يجوز أن يترك ليد عمياء تبطش بسمعة النادي وتاريخه وحاضره ومستقبله، وأنتم مطالبون اليوم بجلسة مصارحة مع إدارة النادي لوضعها أمام مسؤوليتها وتوعيتها لما تجهله وإرشادها لما يخدم النادي، ومن دون ذلك وبقراءة بسيطة ومباشرة فإن سلة الوحدة ستخرج من دائرة المنافسة المحلية لسنوات عدة قادمة إذا استمرت آلية العمل الحالية في إدارة مفاصلها.

ناشئو تشرين.. عيوب الأداء يسترها التتويج

الوطن - أدوتيس حسن

حقق فريق تشرين لقب بطولة المحافظة بكرة القدم لفئة الناشئين بعدما تغلب على جبلة بهدف من دون رد، ليتصدر مجموعته بأربع عشرة نقطة بفارق ثلاث نقاط عن أقرب منافسيه، وحقيقة الأمر أن حصد البطولة بات أمراً اعتيادياً للفريق الأصفر لأنه تسيد مشهد المسابقات الفئات العمرية على مستوى المحافظة خلال السنوات الأخيرة.

وكان ناشئو تشرين قد حققوا انتصارين على التضامن ومثلهما على النوارس الجبلاوية، بينما تعادلوا ذهاباً وإياباً مع الغريم حطين، غير أن تعادل الأزرقين أعطى الأفضلية للنسور في التتويج، ليكملوا سلسلة التفوق على صعيد الفئات بعد إحراز حقق أشبال نادي الذهب بطولة المحافظة في وقت سابق، وكذلك الأمر بالنسبة لفئة البراعم.

وعلى الرغم من ذلك فإن شكوكاً كثيرة تحيط بقدرة هذه الفئة على تحقيق بطولة الجمهورية لاحقاً، على اعتبار أن الفريق لم يقدم المستوى المأمول وخاصة أمام فريق حطين، حيث تأخر في النتيجة خلال لقاءي الذهاب والإياب، وأدرك لاعبوه التعادل في الوقت القاتل من دون إظهار ما يشفع لهم الفوز.

ولا شك في أن عوامل عدة تعود خلف الصورة المهزوزة للفريق رغم التتويج، أهمها الاعتماد على لاعبين أقل كفاءة في التشكيل الأساسي تبعاً لظروف النادي المالية والتي ألقت بظلالها على خيارات المدربين، إضافة لتدخلات فنية عديدة من خارج الكادر الفني وسط التسيير الإداري الهزيل لملف الفئات العمرية، وعدم قدرة القائمين على حماية كوادرهم من الضغوطات المستمرة.

ويجد متابعون أن التتويج الخادع قد يحمل بين طياته عواقب كارثية على الفريق الذي سيعتقد أن التتويج سهل على اعتبار أن حلاوة الفوز ستطغى على الواقع المر، ما يقلل فرص المواهب الناشئة في الظهور وسط أفراح الفوز بالبطولة، في الوقت الذي تنضب المواهب في نادٍ يعتمد بشكل أساسي على روافد مدرسته الكروية، لأنه يقبع ضمن أقل أندية سورية امتلاكاً واستثماراً للمنشآت.

ربح مباراة الساحل والوحدة لعائلة المرحوم قيس الزرزور

طرطوس- ممدوح علي

كشف لـ«الوطن» ياسر ملحم رئيس نادي الساحل الرياضي أن إدارة النادي قررت تقديم ربح مباراة الساحل والوحدة التي ستجرى يوم الجمعة المقبل لمصلحة أسرة المرحوم الشاب قيس الزرزور الذي فقد مغارة عين الدلبة بالدريكيش قبل أن يتم العثور عليه بعد ٨ أيام متوفياً بداخل أحد سراديب المغارة.

هذا ومن المتوقع أن يكون الحضور الجماهيري في هذه المباراة كبيراً نظراً لأهميتها حيث لا بديل للساحل في هذه المباراة إلا الفوز من أجل التقدم على سلم الترتيب ومن ناحية أخرى لتقديم ريعها لمصلحة أسرة المرحوم قيس الزرزور.

قطايا مديراً فنياً لشباب الساحل

بعد خسارة شباب الساحل لمباراتيه الأخيرتين في الدوري الممتاز أمام كل من الطليعة وتشرين وتراجع ترتيبه إلى المركز الأخير قررت إدارة نادي الساحل إعادة تشكيل الجهازين الفني والإداري للفريق على النحو التالي: الكابتن محمد قطايا مديراً فنياً والكابتن محمد إبراهيم مديراً والكابتن علي ونوس مساعد مدرب والكابتن محمد تفاحة مدرب حراس مرمى والكابتن محمود أحمد إدارياً.

والجدير ذكره أن محمد قطايا وعلي ونوس يعملان كمساعدين مدربين للكابتن محمد شديد في فريق الرجال وسيستمرون بمهمتهم أيضاً مع فريق الرجال.

وسيكون القطايا المدرب الرابع للفريق هذا الموسم بعد الكابتن بسام عيسى الذي تولى التدريب قبل بداية الدوري وأشرف على تحضير الفريق وبعد الكابتن أكرم خاشو الذي قاد الفريق خلال فترة الاستراحة بين الذهاب والإياب وبعد محمد إبراهيم الذي استلم الفريق منذ بداية مرحلة الإياب وقاده في ثلاث مباريات، حيث تعادل مع الحرية بهدف لهدف قبل أن يخسر أمام الطليعة بثلاثة أهداف نظيفة وأمام تشرين بهدفين لهدف.

قضايا ملحة على طاولة المجلس المركزي

الاحتراف بحاجة إلى دراسة معمقة وضبط

أندية كثيرة حبر على ورق ولابد من تنفيذ التخصص الرياضي

ناصر النجار

عقد الأحد الاجتماع الدوري للمجلس المركزي للاتحاد الرياضي العام بعد عامين من الانقطاع، وحسب النظام فإن المجلس المركزي يعقد اجتماعين في السنة، ويمكن أن يجتمع أكثر في حال دعوته من ثلثي الأعضاء، وحسب القانون فإن المجلس المركزي أعلى سلطة رياضية بعد المؤتمر العام للاتحاد الرياضي العام الذي يعقد كل خمس سنوات وضمن مهامه انتخاب المجلس المركزي الذي ينتخب رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي وهم يشكلون نواة اللجنة الأولمبية السورية ودرجت العادة أن يكون المجلس المركزي في قراراته كلها جزءاً من قرارات الاتحاد الرياضي العام، والقرارات التي تخرج عن إطار المكتب التنفيذي قد لا يكون لها نصيب بأن ترى النور، لأن أي اقتراح جديد بحاجة إلى موافقة ثلثي أعضاء المجلس، وبالأصل فإن ثلثي أعضاء المجلس هم من التابعين وظيفياً وفنياً للاتحاد الرياضي العام (المكتب التنفيذي) وبالتالي فإن أي مقترح يجب أن يمر عبر القيادة الرياضية ليحصل على الإقرار والموافقة.

والمجلس المركزي يضم أعضاء المكتب التنفيذي واللجنة الأولمبية ورؤساء اللجان التنفيذية في المحافظات ورؤساء الاتحادات الرياضية الأولمبية وبعض الأعضاء المنتخبين من المؤتمر العام للاتحاد الرياضي العام.

والموسم الحالي هو الأخير في دورة الاتحاد الرياضي العام، حيث من المقرر أن يقام المؤتمر العام في شباط القادم متزامناً مع عيد الرياضة وذلك من أجل انتخاب قيادة رياضية جديدة للدورة القادمة التي تستمر من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٠، وليس من الضروري أن تتغير الشخصيات الحالية، يمكن أن تستمر كما هي، ويمكن أن يتغير فيها بعض الأعضاء، ويمكن أن تتغير بالكامل، وهذا كله نتيجة الانتخابات وما ستفرزه من مقررات ومفردات واجتماعات.

والاجتماع الذي عقد كان عبارة عن أمور إجرائية يتطلبها النظام العام للاتحاد الرياضي العام ومنها الموافقة على الميزانية العامة وعلى ما تم إنجازه واستعراض خطة العمل للموسم الجديد ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥، وهو بمنزلة براءة ذمة لكل الأعمال والقرارات التي أصدرها المكتب التنفيذي، حيث صارت قانونية، ومنها القرارات الخاصة بتغيير إدارات الأندية والاتحادات الرياضية أو تعديلها ومن على شاكلتها، وهذه بالأصل تتضمن إجراءات عديدة منها موافقة الجمعية العمومية للنادي أو مجلس اللعبة وكذلك مصادقة المجلس المركزي، هذه القرارات كانت تصدر دون هذه الإجراءات وبمثل هذا الاجتماع أخذت كل القرارات شكلها القانوني.

وبكل الأحوال فإن هذه الإجراءات كلها لاقت انتقاد المراقبين لشكلها وأسلوبها وطريقها، بسبب أن بعضها كان غير مناسب ببدليل عدم استقرار إدارات الأندية التي شهدت تبديلات كثيرة ضمن هذه الدورة، فمن خلال السنوات الأربع الماضية شهدت بعض الأندية أربعة تعديلات أو تبديلات بالكامل، فعاشت الأندية أجواء غير مستقرة أثرت في ميزان العمل الرياضي بشكل كامل فكان عنوان هذه المرحلة غياب الاستقرار الرياضي في الأندية مع العلم أن منبع الرياضة وأسسها وسبل تطورها وتوسيع قواعدها هي الأندية التي تعتبر الخزان الحقيقي للرياضة، والكلام نفسه ينطبق على الكثير من الاتحادات الرياضية ولو أن اتحاد كرة القدم غير محمي بالفيفا لشهدنا تبديله وتعديله أكثر من مرة، ولكن تم الصبر عليه وعلى بعض أعضائه حرصاً على عدم الاصطدام مع الفيفا، وحرصاً على عدم توقيف كرتنا دولياً كما حدث لبعض الاتحادات الوطنية الأخرى كالكويت مثلاً في فترة سابقة.

الاحتراف الأعمى

من القضايا المهمة والملحة هي قضية الاحتراف المطروحة في الاجتماع والتي تحتاج إلى آلية عمل جديدة تبنى عليها عبر أفكار قابلة للتطبيق وعبر ضوابط صارمة فالاحتراف الأعوج الذي يمارس في كرتي القدم والسلة بات باباً لهدر المال وهو أيضاً باب رزق واسع للسماسرة سواء الذين هم داخل الأندية أم خارجها.

الاحتراف بآليته التي تتعامل بها الأندية بلا ضوابط ومفتوح من كل الجوانب، ونجد أن الأندية تتعامل به وفق هواها ومضاره بصورته الحالية على الشكل التالي:

أولاً: احتراف اللاعب أو المدرب العربي أو الأجنبي كان احترافاً ضاراً لأنه عشوائي، وعشوائيته لأنه يتم دون الاطلاع على السيرة الذاتية الحقيقية للاعبين، فالسماسرة همهم تقديم اللاعب ورفع مستواه الفني، ولكن للأسف وجدنا عملياً على الأرض أن لاعبينا هم أفضل من كل هؤلاء المحترفين الذين زارونا خلال هذا الموسم أو الموسم الماضي، بل إن العديد من الأندية عالقة بمحاكمات دولية مع محكمة الكأس الدولية بشأن بعض اللاعبين والمدربين، ما ترتب على هذه المخاصمات دفع مئات الآلاف من الدولارات لأشباه اللاعبين، وكل ذلك يعود لجهل الأندية بعملية التعاقد، ولجهل الأندية باختيار اللاعبين، وللأسف فإن بعض أنديتنا توقّع عقودها مع هؤلاء لمجرد وصولهم وقبل أن يتم اختبارهم أو خضوعهم لفحص طبي، وبعد العقد يظهر الكثير من المشكلات والأفات، لتجد الأندية نفسها متورطة ولكن بعد فوات الأوان.

من جهة أخرى فإن أغلب أنديتنا تعاني أزمات مالية خانقة، وإذا كانت كذلك، فلماذا تستقدم محترفين بالعملة الصعبة؟ وحسبما أوردته الأخبار فإن بعض الأندية قصرت على لاعبيها المحليين وعلى التزاماتها تجاه اتحاد كرة القدم ومورّدي التجهيزات الرياضية مقابل التعاقد مع محترف لم يسمن ولم يغنِ من جوع.

ومن أجل ضبط عملية الاحتراف فمن الممكن إصدار قرار يمنع التعاقد مع أكثر من لاعبَين محترفين اثنين، وأن يكون اللاعب المحترف قادماً من ناد يلعب في الدرجة الأعلى في بلاده أو أي بلد محترف فيه، وأن يخضع لفحص طبي وفني على مسؤولية النادي، والأهم أن يتم وضع قيمة عقده في البنك لضمان حقوقه وأن يتم حجز جواز سفره حتى لا يهرب في ليلة ليلاء كما حدث مع نادي الفتوة مع محترفه جوزيف ماركوس.

الأسوأ ما يجري على الصعيد المحلي، فالاحتراف مفتوح والأندية باتت على شكل كوكتيل من اللاعبين، والغريب أن أكثر من العقود توقع دون أي فائدة ترجى للنادي، فهناك لاعبون بلغوا سن الاعتزال ولاعبون لديهم إصابات مزمنة ولاعبون انتهت صلاحيتهم الفنية والبدنية، وهذا هو ما نقصد به بالاحتراف الأعمى، لأنه في بعض الأندية عبارة عن تجميع لاعبين فقط لا غير، ومضار هذه الفوضى الاحترافية على الشكل التالي، أولاً: الأندية تستبدل لاعبيها في كل موسم، وأقل ناد يوقع مع عشرة لاعبين وأكثر كل موسم ما يؤدي ذلك إلى غياب الانسجام والتناغم عن الفريق، وكما نرى فإن كل فرقنا تبدأ موسمها من الصفر، ولم نجد نادياً يتابع ما بدأه في الموسم الذي قبله، حتى بطل الدوري الفتوة فإن استبدل عشرة لاعبين وهو بطل ولاحظنا أن عمليات التعاقد أو إنهاء العقود كانت في بعضها عشوائية وغير مفهومة.

ثانياً: الاعتماد على اللاعب الجاهز يضرُّ في بنية كرة القدم، لذلك وجدنا أن كرتنا من خلال ذلك أصبحت عجوزاً ومتوسط أعمار فرقنا هذا الموسم بلغ ثلاثين عاماً وبعض الأندية تجاوز المعدل الثلاثين عاماً.

ثالثاً: عدم العناية باللاعبين الشبان فخسرت كرة القدم قواعدها المتينة وتسرب اللاعبون إلى فرق الأحياء الشعبية لأنهم لم يجدو مكاناً لهم في فرقهم أو أي فريق آخر، وبالتالي فإن أنديتنا تخلت عن مبدأ التطوير والصناعة باعتمادها على القوالب المسبقة الصنع.

رابعاً: العقود الجديدة ترهق ميزانيات الأندية وخصوصاً أن أغلب العقود توقع لموسم أو اثنين على الأكثر، وهذا يجعل الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام المساومة بين الأندية واللاعب مع نهاية عقده في الموسم الواحد.

هناك الكثير من الحلول لوضع حد لعشوائية الاحتراف الداخلي من خلال عدة مقررات أهمها: عدم التعاقد مع أكثر من ثلاثة لاعبين تجاوزوا سن الثلاثين، وعدم التعاقد مع أكثر من خمسة لاعبين من غير أبناء النادي، وإجبار الأندية على مشاركة سبعة لاعبين من الفريق الأولمبي بفريق الرجال، ومن المهم أيضاً أن يضع النادي ميزانية الاحتراف في البند قبل توقيع العقود حتى لا يقع بمشاكل مالية مع لاعبيه، فبحدث التمرد وعدم الالتزام.

وللأسف فإن الكثير من الأندية توقع عقوداً مالية مع اللاعبين تفوق ميزانيتها المفترضة بأضعاف، ثم تحاول تسوية الموضوع المالي، من باب الأمر الواقع وعدم وجود المال الكافي للعقود.

من الأمور المهمة إنهاء العمليات الفنية بطريقة مفيدة وإلغاء مبدأ تغيير المدربين وعدم السماح للنادي بتغيير المدرب في الموسم الواحد إلا للضرورة القصوى ضمن شروط موضوعية، ويفضل أن تكون عقود المدربين لموسمين على الأقل وذلك من أجل أن نمنح المدرب الفرصة الكاملة لتقديم ما عنده من أفكار، ولكي يتحقق موضوع الانسجام والتناغم بينه وبين الفريق، وأن تعمل الإدارة على حماية المدرب وتقديم كل دعم ممكن له.

من الأمور المهمة التي على الأندية أن تحرص عليها وهي توقيع العقود الاحترافية سواء مع اللاعبين أو المدربين المحليين أو الأجانب والعرب تضمن حقوقها، يُطالب اللاعب والمدرب بكامل حقوقه، بالمقابل عليها أن تضمن حقوقها كاملة من خلال فرض قيودها على اللاعبين وخصوصاً ناحية الانضباط والالتزام وهبوط المستوى وغير ذلك من الأمور المتعارف عليها.

لكن السؤال المهم: لماذا كرتا القدم والسلة هما المحترفتان الوحيدتان بين الألعاب، ألا يجدر بنا أن تدخل ألعاباً أخرى مهمة عملية الاحتراف وخصوصاً تلك التي تتفوق بها رياضيتنا كرفع الأثقال والملاكمة والمصارعة وغيرها، وخصوصاً أن هذه الألعاب مكلفة وبات الرياضيون فيها يهربون منها لعدم استطاعتهم الاكتفاء الذاتي وتأمين المتطلبات من غذاء وتجهيزات، ولا يكفي أن يقوم الاتحاد الرياضي العام برعاية بعض أبطال هذه الألعاب، فالرعاية الكاملة يجب أن تبدأ من الأندية.

التخصص

عندما تأسست منظمة الاتحاد الرياضي العام كانت على مبدأ الرياضة الشعبية، لذلك كانت أنديتنا تضم في مقراتها الكثير من الألعاب الرياضية قد تكون عشر العاب أو عشرين لعبة، وكانت الأمور تسير على مبدأ الهواية وحب اللعبة.

اليوم اختلفت هذه المفاهيم ومن الضروري العودة إلى موضوع التخصص الرياضي، فالأندية غير قادرة على حمل عدة ألعاب، ولو أنها شكلياً تمارس هذه الألعاب فإنها عملياً لا تقدم لها مقومات الحياة وليس مقومات النهوض والتطوير، لذلك وجدنا الكثير من الألعاب ماتت فعلياً وإن كانت على الورق موجودة في عدد من الأندية.

وفكرة التخصص قائمة منذ أكثر من ثلاثين سنة لكنها لم تتبلور بعد ولم تنفذ على الإطلاق، وإذا علمنا أن لدينا أكثر من خمسمئة ناد مسجل بشكل رسمي، فإن هذا العدد يكفي لتكوين الألعاب الرياضية صارت مخصصة بالأندية وليس شرطاً أن يمارس النادي أكثر من لعبة، فهناك أندية تختص بألعاب القوة مثلاً وهناك أندية تختص بالألعاب الفردية وهكذا.

ما نلاحظه أن الكثير من أنديتنا عبارة عن حبر على ورق ومن الضروري أن يتم تفعيل هذه الأندية برياضات تملك إمكانياتها بعيداً عن كرة القدم مع العلم أن هناك أندية اشتهرت بألعاب معينة كنادي سلحب برفع الأثقال ودريكيش بكرة اليد والسودا بالطائرة وغيرها، فلماذا لا نعود إلى هذا المنهج الذي يعود على رياضتنا بالفائدة الكاملة؟!